تحليل العلاقة بين فاعلية ادارة المخاطر الائتمانية وحجم المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك الخاصة

احمد عابد محمد عبد الباري

الملخص :

تتعرض البنوك للعديد من المخاطر المصرفية ، وبالتالي وجب على الاقتصادين العمل على تخفيضها الى أقل ما يمكن والتعامل معها ، وحيث ان منح القروض يمثل النشاط الرئيسي للبنوك وهى ذاتها المخاطر الرئيسية التى تواجه البنوك " المخاطر الائتمانية " لذا اتجهت البنوك في البلدان المتقدمة الى استحداث ادارة مستقلة للمخاطر حيث إن اتفاقية بازل II ركزت على مخاطر الائتمان وأوصت بإنشاء (إدارة مخاطر الائتمان) حتى يمكن للبنوك ان تقلل من حجم المخاطر التي قد تتعرض لها .

بناء على للتحليل المالي و الإحصائي لمتغيرات الدراسة تبين عدم صحة الفروض - وقبول الفروض البديلة ونصها :

١. يوجد فروق معنويه ذات دلاله احصائية بين فاعلية أدارة المخاطر الائتمانية وحجم المخاطر التي قد يتعرض لها البنوك الخاصة .
٢. يوجد فروق معنويه ذات دلاله احصائية بين فاعلية أدارة المخاطر الائتمانية وحجم اصول البنوك الخاصة .

Abstract :

Banks are exposed to many banking risks. Direct payments systems to relate to.

Thus shall the economies are working on reduced to as little as possible and to deal with it, and that's where the granting of loans is the main activity of the banks, the same major risks facing the banks' credit risk "So banks in developed countries tended to develop an independent risk management as Basel II focused credit risks and recommended the establishment of (credit risk management) so that banks can reduce the risks they may be exposed to size.

Based on financial analysis and statistical variables study shows non-validity of the assumptions- and acceptance of alternative hypotheses ,which reads:

1. "There is a significant difference statistically significant differences between the effectiveness of credit risk management and the size of the risks they might be exposed to private banks."
2. There are significant differences were statistically significant differences between the effectiveness of credit risk management and the size of the assets of private banks."

المقدمه

تعرضت الأوضاع الاقتصادية العالمية في بداية الثمانينات لحالة من الكساد وتعرضت اسعار البترول العالمية للانهيار مما اثر على الاقتصاد القومي المصري وتزامن ذلك مع تراجع عائدات النقد الأجنبي من البترول وكذا تحويلات المصريين العاملين بالخارج والانخفاض المستمر في قيمة العملة المحلية امام العملات الأجنبية وخاصة الدولار[i].

وفي سبتمبر ٢٠٠٨ بدأت أزمة مالية عالمية والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة ١٩٢٩م[ii]، بدأت بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم ليشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي ترتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة خلال العام ٢٠٠٨م إلى ١٩ بنكاً، كما توقع آنذاك المزيد من الانهيارات الجديدة بين البنوك الأمريكية البالغ عددها ٨٤٠٠ بنكاً ، وظهرت بعض التأثيرات السلبية المحدودة على الجهاز المصرفي المصري نتيجة توافر السيولة بالبنوك ..

من بينها تراجع معدلات الاستثمار الأجنبي والصادرات والسياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين والاقتراض الخارجي وبعض الأنشطة الغزل و النسيج والحديد واخيرا المعونات الخارجية . لذا يمكن القول إن افتقار البنوك لإدارة تلك المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك وخاصة الائتمانية تعرضها للخطر ، حيث أن غالبية المخاطر التي تواجها البنوك مرتبطة بثلاثة أنواع أساسية من المخاطر "مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية " لذا اتجهت البنوك في البلدان المتقدمة الى استحداث ادارة مستقلة للمخاطر[iii]، حيث إن اتفاقية بازل II ركزت على ثلاثة أنواع من المخاطر السابقة حتى يمكن للبنوك ان تقلل من حجم المخاطر التي قد تتعرض لها ومن اهمها **مخاطر الائتمان Credit Risk** .

أولا : مشكلة البحث :

قد تتعرض البنوك إلى مخاطر قد تحدث في المستقبل نتيجة عدم كفاية السياسات والاجراءات والاساليب المتبعة بمعرفة ادارة المخاطر الائتمانية تتمثل فى تزايد حجم ومعدلات الديون المتعثرة في البنوك والتي لها تأثيرها السلبى على البنوك فكلما زادت حجم المخاطر التى قد تتعرض لها البنوك اثر ذلك على(المراكز المالية لها – أموال المودعين– المبالغ المستحقة على البنك للبنوك الأخرى) وما يترتب عليها من نتائج اجتماعية واقتصادية سالبة ، لتحول القروض المنتظمة إلى قروض غير منتظمة وبالتالي إلى ديون متعثرة والذى ينتج عنه تجميد الأموال ونقص السيولة مما يؤدى الى تراجع البنوك عن تمويل المشروعات الأمر الذى دعي الباحث الى ضرورة دراسة موضوع ادارة المخاطر من خلال الاجابة على الأسئلة التالية :

١. ما هي انواع المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك لمعرفة الطريقة المثلى لمقابلة تلك المخاطر او الحد منها ؟
٢. هل لإدارة المخاطر الائتمانية تأثير على حجم المخاطر التى قد تتعرض لها البنوك الخاصة وعلى حجم اصول البنوك الخاصة ؟

ثانيا : فروض البحث :

١. لا توجد علاقة معنويه ذات دلاله احصائية بين فاعلية أدارة المخاطر الائتمانية وحجم المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك الخاصة .
٢. لا توجد علاقة معنويه ذات دلاله احصائية بين فاعلية أدارة المخاطر الائتمانية و حجم أصول البنوك الخاصة .

ثالثا: أهداف البحث : تهدف الدراسة الى التعرف على كل مما يلى :

١. توضيح الأنواع المختلفة من المخاطر المصرفية والائتمانية خاصا التي قد تتعرض لها البنوك المصرية في ضوء الالتزام بمقررات لجنة بازل

وتعليمات البنك المركزي المصري لمواجهة المخاطر الائتمانية من أجل زيادة كفاءتها وقدراتها التنافسية.

٢. التحقق من وجود علاقة بين فاعلية ادارة للمخاطر الائتمانية و حجم المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك الخاصة وحجم أصولها .

رابعا أهمية البحث :

الأزمات المالية المتكررة تهدد الاستقرار المالي العالمي ، مما دعي الجهات الرقابية العالمية والبنك المركزي المصري الى خلق ترتيبات نظامية ورقابية جديدة ترتبط بمعايير دولية وفقا للجنه بازل لتعزيز الاستقرار المالي ، وعليه أصدر البنك المركزي المصري تعليمات لكافة البنوك العاملة بمصر بإلزامها بإنشاء ادارة للمخاطر اعتبارا من عام ٢٠٠٦ ، كما أصدر عدد من التعليمات تحث البنوك على تفعيل إدارة المخاطر للحد من حدوث أزمات مالية وما يتبعه من تأثير سلبى على النظام المالي والاقتصادي بأكمله بمصر ، وتتمثل اهمية الدراسة فى الجوانب التالية :

- دراسة إدارة مخاطر الائتمان حيث انها تمثل التحديات الرئيسية التي تواجه الجهاز المصرفي في ظل تصاعد المخاطر المصرفية .
- تعثر العديد من الشركات ، مما يعكس عدم كفاءة ادارة المخاطر الائتمانية وزيادة حجم المخاطر التى تتعرض لها البنوك .

خامسا : منهجية و أسلوب البحث ومجتمع الدراسة:

منهجية الدراسة :

اعتمدت على استخدام الطريقة الاستقرائية لإعداد الإطار النظري من خلال المراجع العلمية العربية والأجنبية المتمثلة في الكتب والدوريات والمجلات والتقارير السنوية والنشرات التي تصدرها البنوك بصفة دورية ، والتحليلات المالية والإحصائية لإعداد الإطار التطبيقي من خلال المؤشرات المالية للبنوك

الخاصة المنبثقة من القوائم المالية، و استخدام البرنامج الإحصائي spss لاستخلاص بعض النتائج التي من شأنها ان تساعد فى تحقيق هدف الدارسة.

مجتمع وعينة الدراسة :

البنوك الخاصة العاملة بمصر وعددها ٢٧ حيث تستحوذ على نسبه ٥٠ % من حجم المركز المالي لمجمع البنوك .

- **الحدود الزمنية :** سوف تغطى الدراسة الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٤.
- **الحدود الموضوعية :** تتضمن دراسة إدارة المخاطر الائتمانية وحجم المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك الخاصة .
- **الحدود المكانية :** بالتطبيق على بنوك القطاع الخاص العاملة بمصر.

سادسا : الدراسات السابقة :

١. **دراسة (السداوى ، ٢٠٠٢)**[iv] تناولت تقييم الممارسات العملية لدور المعلومات المحاسبية بالبنوك في إدارة مخاطر الائتمان من قبل مستخدمي هذه المعلومات ، من خلال تقييم المنهج الذى تتبعه البنوك في إدارة مخاطر منح الائتمان من خلال تحديد مدى وجود منهج محدد من عدمه وتقييم مدى اعتماد ادارة مخاطر ائتمان بالبنوك على المعلومات المحاسبية بالإضافة الى مدى حاجة البنوك الى قاعدة معلومات محاسبية تمكنها من ادارة مخاطر منح الائتمان ، كما تناولت الدراسة تحليل العلاقة بين ضعف جودة ادارة مخاطر منح الائتمان ودرجة الاعتماد على المعلومات المحاسبية المستخدمة ودراسة مدى اختلاف او تساوى الاهمية النسبية التي تخصصها الادارات والاقسام المختلفة بالبنوك التجارية لدرجة الاعتماد على المعلومات المحاسبية في مجال ادارة مخاطر الائتمان.

٢. **دراسة (الشربيني ، ٢٠٠٣)**[٧] : تناولت نشاط الإقراض حيث يعتبر من أهم أوجه استخدام الأموال فى البنوك التجارية ،ومن هنا ظهرت ضرورة الاهتمام بالبنوك التجارية وذلك من خلال تناول المخاطر التي تتعرض لها ودراستها من وجهة نظر حديثة وهى وجهة النظر الاكتواريه ،وظهرت هذه الفكرة من خلال ملاحظة التشابه الواضح بين قطاع البنوك وقطاع التأمين من حيث المخاطر التي تواجهها كلا منها ، حيث قام الاكتواريين بتقسيم المخاطر البنكية إلى خطر الائتمان ،خطر السوق ،خطر السيولة ،خطر العمليات ،خطر تقلبات سعر الفائدة وخطر تقلبات سعر الصرف الأجنبي ،ويعتبر خطر الائتمان من أهم تلك المخاطر لارتباطه بأهم نشاط فى البنك وهو نشاط الإقراض ،حيث تتمثل طبيعة المشكلة فى عدم كفاءة الأسلوب الحالي لتحديد ربحية القرض وبالتالي عدم دقة قرار القبول أو الرفض ، لهذا الأسلوب عدة مشاكل منها إهمال العديد من العوامل المؤثرة على ربحية القرض مثل حجم و مدة للقرض ،تحديد الإيرادات و المصروفات الخاصة بكل قرض على حده ،إهمال عنصر الزمن و التوافق الزمني بين الإيرادات و المصروفات . ومن هنا كان من الضروري استخدام أسلوب يسمى نموذج التدفق النقدي.

نتائج الدراسة : تم التقييم من خلال التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة السالبة والموجبة الناتجة من القرض وذلك للحصول على صافى التدفقات النقدية ثم يتم الحصول على القيمة الحالية لتلك التدفقات عن طريق خصم تلك التدفقات بمعدل خصم معين ثم طرح رأس المال المبدئي المخصص لهذا القرض من القيمة الحالية وتتمثل نتائج هذا النموذج والتي يترتب عليها اتخاذ قرار قبول أو رفض القرض فى صافى القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي حيث يتم تطبيق النموذج هنا عن طريق إدخال مجموعة من المتغيرات المرتبطة بالقرض إلي النموذج المقترح واحدة تلو الأخرى وذلك للتعرف على تأثير تلك المتغيرات على ربحية القرض .

٣. **دراسة (حسب الله ، ٢٠٠٥)**[vi]**:** تناولت الدراسة تحديد ودراسة مختلف المخاطر الكلية التي تتعرض لها البنوك ، من المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية ودور الجهات الرقابية والرقابة الداخلية بالبنك، وارتأت الباحثة استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال المراجع والمصادر المحاسبية والأبحاث السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة وتحليلها مع بيانات الواقع العملي.
وقد خلصت للنتائج التالية : وضع نموذج يتم بمقتضاه التعبير الكمي عن المخاطر ، ومن ثم تحديد المخاطر الكلية للبنك سواء تم ذلك من قبل الرقابة الداخلية للبنك ذاته او من خلال رقابة البنك المركزي المصري باعتباره سلطة رقابية ، كما اقترح الباحث قائمة مالية جديدة للمخاطر تلتزم البنوك بإعدادها على فترات ربع سنوية تساهم في إعطاء مزيد من الشفافية عن تلك المخاطر.

٤. **دراسة (احمد ، ٢٠٠٥)** [vii] تناولت اثر انعكاس مخاطر الائتمان المصرفي بالبنوك التجارية على توجيه النشاط الاقتصادي في مصر ، ذلك من خلال تقييم السياسية الائتمانية الحالية بالبنوك التجارية فى ضوء برنامج الاصلاح الاقتصادي واسباب مخاطر الائتمان التي واجهتها خلال تلك الفترة ، ودور السلطات المصرفية ومدى استقلاليتها على تلك المخاطر ، ثم بيان انعكاسها على نشاط البنوك التجارية والنشاط الاقتصادي بصفة عامة .
استعرض الباحث مفهوم واسباب مخاطر الائتمان المصرفي بالبنوك التجارية و انعكاس برنامج الاصلاح الاقتصادي على البنوك التجارية وبيان اهم اسباب مخاطر الائتمان التي تعرضت لها البنوك التجارية ، و اثر استقلالية البنك المركزي على مخاطر الائتمان المصرفي . بالإضافة

الى أثر انعكاس مخاطر الائتمان وتأثيرها السلبى على توجيه النشاط الاقتصادي و على اداء البنوك التجارية و كفاءة الاستثمارات المنفذة والقطاعات المرتبطة بتلك الاستثمارات و أثره على سيولة المشروعات عموما والميزان التجاري والدخل القومي .
وانتهت الدراسة الى : وضع تصور مقترح للسياسات والاجراءات التي يجب على كلا منهم اتباعها لدعم السياسات الائتمانية وتحجيم المخاطر الناشئة عنها وذلك في ضوء توجيه النشاط الاقتصادي بما يخدم التنمية الاقتصادية .

٥. **دراسة " Cummins & et al.، 2006 " :** استعرضت الدراسة المخاطر التي تتعرض لها الوحدات الاقتصادية والمخاطر التشغيلية بصفة خاصة ، وإرساء نظام تقييم مستقل ومستمر لمخاطر التشغيل . كما تناولت دور الإدارة في نجاح أو فشل الوحدة الاقتصادية واستخدم الباحث منهج الدراسة النظرية وتقييم المخاطر التشغيلية من خلال اراء العاملين والجهات الرقابية على تلك الوحدات الاقتصادية **ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها** : أن هناك تأثير سلبى لأنشطة الوحدة الاقتصادية نتيجة سوء الإدارة وتوجيهها نحو الاتجاه غير الصحيح ، كما ارتأت تلك الدراسة ان المخاطر التشغيلية تنتج عن الرقابة المصرفية الغير كافيه ، وفشل الأنظمة الداخلية على التغلب على بعض الأحداث التي يصعب التحكم فيها .

٦. **دراسة (صالح ، ٢٠٠٨)**[viii] تناول كيفية التخلص من الأثار السلبية التي قد تؤدي إلى أزمات مصرفية وتمكين واضعي السياسات النقدية من اتخاذ القرارات التصحيحية التي من شأنها التأثير على السوق في الوقت المناسب ، ومواجهة المنافسة الشديدة من جانب البنوك الأخرى- ومن أهم

النتائج التي تم التوصل إليها الباحث ان تجاوزت معدلات التعثر في أرصدة القروض الممنوحة من البنوك لكافة النسب والمعايير المقبولة ، مما انعكس على أداء تلك البنوك - كما زاد حجم المخصصات المقتطعة من الأرباح ، لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها، وبالتالي أصبحت في وضع يصعب معه الاستمرار في تقديم ائتمان جديد مع التشدد في تحديد الضمانات المطلوبة من العميل، ولذلك أوصى الباحث باهتمام واضعي السياسة الإئتمانية للحد من المخاطر .

٧. **دراسة (يوسف ، ٢٠٠٩) [ix]:** تناول الباحث المخاطر التي تتعرض لها البنوك الى دراسة المشكلات المحاسبية المتعلقة بعمليات توريق الديون وفقا للإصدارات المهنية الدولية والأمريكية والبريطانية وقياس اثر التوريق على المخاطر الائتمانية والأداء المالي للبنوك ، استخدم الباحث اسلوب التحليل الوصفي والاستقرائي من خلال التعرف على الجانب النظري لموضوع البحث والاعتماد على بعض البيانات المستمدة من البنوك من خلال التقارير السنوية، واراء بعض العاملين بالبنوك مجال البحث والاطلاع على الدراسات والبحوث التي تناولت التوريق.
انهى بحثة بأثبات : وجود أثر إيجابي للتوريق على المخاطر الائتمانية ، من حيث انه يعمل على حل مشاكل، ففي الاجل القصير فان منح القروض في حاجة الى استرجاعه لإعادة دورته مرة اخرى في حركة النشاط الاقتصادي ومن ثم تلجأ البنوك الى توريق الديون لتوفير السيولة و توظيف اكبر للاستثمارات ، والمساهمة فى علاج قصور القدرة التمويلية للمؤسسات ذات القاعدة الرأسمالية المنخفضة .- كما ان التوريق يسمح للمنشئ بتحويل جزء او كل مخاطر الائتمان المرتبطة بأصل مالي معين لطرف ثالث وتؤدى المزايا السابقة الى ان يكون التوريق احد الاليات التي تساهم في جذب المدخرات المحلية والاجنبية وعلاج مشكلات المديونية

والتعثر المالي وتوفير مصدر مالي للتوسعات الاستثمارية والاحلال والتجديد.

٨. **دراسة (غزال ،٢٠٠٩)** [x]تناول قياس وتحليل مخاطر الائتمان المصرفي أحد أهم التحديات المصرفية الأساسية على المستوى الدولي بالبنوك التجارية وتحليل آثارها على مستوى القطاع المصرفي وتتبع اهمية الدراسة من خلال اقتراح نموذج محاسبي لقياس وتحليل الائتمان المصرفي بالبنوك التجارية مع اختباره إحصائيا على واقع انشطة البنك الأهلي المصري (عينه الدراسة) وذلك لتحقيق الأهداف البحثية واختبار متغيرات النموذج المحاسبي المقترح احصائيا على مخاطر الائتمان بالبنك الأهلي المصري .
و**تم التوصل إلي** : وجود ضعف في استخدام النماذج المحاسبية لقياس وتحليل مخاطر الائتمان المصرفي مما يؤثر سلبيا على أداء البنوك مستقبلا ، و أهم العوامل المؤثرة في قياس وتحليل مخاطر هي(المقدرة الكسبية ،جودة الاستثمار ، كفاءة التمويل) .

٩. **دراسة (شاهين ، ٢٠١٠ .)** [xi] :تناولت أهم المتغيرات التي تؤثر على درجة مخاطر الائتمان المصرفي علي البنوك التجارية فى فلسطين وتحديد أوزان ترجيحية لها، استخدم الباحث المنهج الاستقرائي من خلال الاطلاع على الدراسات والبحوث والادبيات المرتبطة بموضوع الدراسة ومقارنتها بنتائج بيانات البنوك التجارية وعمل التحليلات اللازمة لتمكن الباحث من وضع الإطار المقترح. وانتهت الدراسة بصياغة إطار مقترح يمكن من خلاله قياس تلك مخاطر الائتمان المصرفي وفق أسس عادلة وواقعية لكافة المنشآت طالبة الائتمان وبالتالي تأصيل المعايير والقواعد التي تبنى

عليها تلك العمليات بما يحقق مبدأ النفعية نحو خدمة أهداف الإدارة المصرفية لدى اتخاذ قرارها بشأن منح الائتمان.

١٠. **دراسة (الغندور، ٢٠١٠)**[xii] تناول تحليل أثر تطبيق معايير قياس مخاطر الائتمان وفقا لمقررات بازل II على الاداء المالي للبنوك المصرية. ولتحقيق الهدف الأساسي تم اختبار صحة الفروض التالية :
إثبات مدي توافق أسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات الصادرة من البنك المركزي المصري في ٢٠٠٥/٦/٦، اعتبارا من ٢٠٠٥/١٢/٣١ وقواعد تصوير القوائم المالية وأسس الاعتراف والقياس الصادرة من البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ مع معايير قياس مخاطر الائتمان وفقا لمقررات بازل II.
إثبات علاقة مقررات بازل II بتحقيق هدف استقرار النظام المالي في المجتمع الاقتصادي. و إثبات وجود ارتباط بين أسلوب قياس مخاطر وبين الأداء المالي للبنوك ومعيار كفاية رأس المال لها عن طريق تحليل النتائج المالية لعينة من البنوك قبل وبعد التطبيق.
إثبات أن استخدام أسلوب التصنيف الداخلي لقياس مخاطر الائتمان IRB يؤدي إلي نتائج مالية أفضل للبنوك من الأسلوب المعياري.
التوصل إلي قدرة البنوك المصرية علي منافسة البنوك الأجنبية العاملة في مصر بعد تطبيق مقررات بازل II.
عينة الدراسة مكونة من ٤٦ فردا من المستويات الإشرافية يمثلون إدارات المخاطر، الائتمان والاستثمار، الرقابة الداخلية، الرقابة للفترة من عام ٢٠٠٤ حتي عام ٢٠٠٨ وعددها ٢٢ بنكا - **وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها** :
إثبات مدي توافق أسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات الصادرة عن البنك المركزي المصري في يونيو ٢٠٠٥فقام

بإصدار قانون البنك المركزي رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ولائحته التنفيذية في ٢١ مارس ٢٠٠٤تمهيدا لتطبيق مقررات بازل.

الفجوة البحثية من خلال نتائج الدراسات السابقة والدراسة الحالية : من العرض السابق رصد الباحث الحقائق التالية : تزايد اهتمام الباحثين بموضوع المخاطر الائتمانية واثرة على اداء البنك حيث توصلت دراسة (خان، وحبيب،[xiii]"2003) أن فاعلية إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية تحتاج ان تنشئ نظاما حاذقا للمراقبة الداخلية. وأن استخدام عمليات وطرق إدارة مخاطر متقدمة، يمكن التحكم في المخاطر التي لا ترغب فيها .

١١. و **دراسة (حسب الله ، ٢٠٠٥) التي توصلت الى** وضع نموذج يتم بمقتضاه التعبير الكمي عن المخاطر ، ومن ثم تحديد المخاطر الكلية للبنك من قبل الرقابة الداخلية . **ودراسة اخرى توصلت الى** ارتباط أسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات الصادرة عن البنك المركزي المصري. وقد تلاحظ ان الدراسات ولم تركز على ادارة المخاطر الائتمانية وحجم المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك الخاصة وبالتالي تبرز الحاجة الى اجراء الدراسة الحالية .

سابعا: الإطار النظري لفاعلية ادارة المخاطر الائتمانية وحجم المخاطر التى قد تتعرض لها البنوك الخاصة

المقدمة :

المخاطر المالية والمادية والتشغيلية قديمة قدم الإنسانية ، والجديد هو التنبؤ بالمخاطر ومحاولة منع أو تقليل حدوثها ، وإدارة أو معالجة المخاطر حال وقوعها للتخفيف من آثارها السلبية ل للاستفادة منها فى درء المخاطر المستقبلية أو كيفية

التعامل معها . وتعد إدارة المخاطر تقنية علمية تتطور بشكل سريع ، وهناك العديد من الرؤى والتوصيات التي تحدد مكونات إطار إدارة المخاطر ، وكيف يتم القيام به ، مع بعض المعايير للتأكيد على لما يجب القيام به لإدارة المخاطر في ظل مفهوم إدارة المخاطر وهيكلها بالإضافة الى وجود هدف لإدارة المخاطر حتى يكون هناك فاعلية لإدارة المخاطر .لأن عدم وجود معيار يحدد مكونات إدارة المخاطر يتسبب فى إغراق البنوك فى الفوضى رأساً على عقب (upside and downside) ، وإدارة المخاطر ليست مفهوماً تطبقه المنظمات الحكومية العامة فقط ،أو البنوك ولكنها مفهوم لابد تطبيقه لأى نشاط .

لتحقيق أهداف إدارة المخاطر اعتمد ذلك على وجود معيار للمخاطر لعرض أفضل الممارسات ، ويستخدم ذلك المعيار مجموعة مصطلحات للمخاطر التي تم وضعها بواسطة المنظمة الدولية للمعايير (ISO) فى الوثيقة (ISO/IEC Guide, 73) والتي تتعلق بإدارة المخاطر والمصطلحات والخطوط المرشدة لاستخدام المعيار .

أولا : المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك

يتعرض قطاع البنوك للعديد من المخاطر ، لصلتها المباشرة بنظم المدفوعات ، و بحركة النقود في الدولة والتي تمثل المحرك الأساسي لعجلة النشاط الاقتصادي ، وبالتالي وجب على الاقتصادين العمل على تخفيضها الى أقل ما يمكن والتعامل معها ، وحيث ان منح القروض يشكل النشاط الرئيسي لمعظم البنوك ، وتقتضى عمليات الإقراض أن تقوم البنوك بالحكم على الملاءة المالية للمقترضين. وهى تمثل المخاطر الرئيسية التى يمكن أن تواجهها البنوك فى مصر " المخاطر الائتمانية "، وتنطبق هذه المخاطر على القروض وعلى سائر المخاطر داخل الميزانية العمومية وخارجها[xiv] ، نظراً لأن البنوك لا تتعامل مع قطاع بعينه وإنما تتعامل أصلاً مع النقود إقراضاً واقتراضاً، و تتعامل مع مختلف المقترضين من مختلف القطاعات مما يستوجب الإحاطة بظروف المقترض الشخصية وكذلك ظروف مخاطر القطاع ، ولأن النقود كقوة شرائية عامّة تتأثر بأوضاع الاقتصاد

المحلي والعالمي فإن المخاطر التي تتعرض لها المصارف ليست مخاطر قطاع أو صناعة محددة بل هي مخاطر الاقتصاد ككل سواء كان محلياً أو عالمياً. وفيما يلى مفهوم للمخاطر ومفهوم لإدارة المخاطر .

أ- مفهوم المخاطر:

يقصد بمصطلح المخاطر التعرض لظروف معاكسة ، فالإداريين نتعامل مع نوع محدد من المخاطر وهي مخاطر الأعمال والمصرفيين تتعامل مع المخاطر الائتمانية التى تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة العميل أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائدة ..[xv]

يختلف مفهوم المخاطر من فرع معرفة لأخر، كما عرفها Reto Gallati(٢٠٠٣) بأنها "ظرف معين في حال وقوعه توجد إمكانية حدوث انحراف معاكس عن النتيجة المتوقعة و المأمولة".

و اتفق معه د.طارق عبد العال(٢٠٠٨) في تعريفه حيث قال :"المخاطر حالة يكون فيها إمكانية حدوث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة" ، ويعرف Esptein and Rejc 2007 الخطر بأنه عبارة عن احتمال حدوث فعل أو حدث يكون له تأثير سلبى على مقدرة الوحدة الاقتصادية فى تحقيق أهدافها أو أن الخطر يمثل احتمال حدوث أحداث معينة يكون لها تأثير سلبى على تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية ويتم قياس الخطر بالنتائج المتوقعة والمترتبة على احتمال حدوثه (IIA, 2004) ويحقق الخطر الفرص التى تؤدى إلى زيادة قيمة ثروة المساهمين (KPMG, 2001).

عرفت المخاطر في قاموس وبستر بأنها " خطر ومجازفة أو التعرض لخسارة أو ضرر ..أو تشير إلى الفرصة أو وقوع حدث غير مريح ".

كما قامت جهات عديدة بوضع تعاريف ومفاهيم لإدارة المخاطر حيث عرفت لجنة التنظيم المصرفي المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة (FSR) ادارة المخاطر : هي كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارات المصارف من أجل وضع حدود للآثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر) كمخاطر الائتمان ، مخاطر السوق أو مخاطر التشغيل (للمحافظة عليها في أدنى حد ممكن) .

ومن التعريفات السابقة يمكننا تعريف المخاطر من وجه نظر الباحث بأنها:
" حدث أو مجموعة من الأحداث خلقت انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة مسببا خسارة غير متوقعة" .

ب- مفهوم إدارة المخاطر :

رغم حداثة مصطلح إدارة المخاطر، إلا أن الممارسة الفعلية قديمة جداً، يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها عملية حماية الأصول، أو وظيفة إدارية في المنشأة تستخدم لتطبق مدخلاً علمياً للتعامل مع المخاطر.

كما عرف Reto Gallati (٢٠٠٣) إدارة المخاطر بأنها "مقاربة علمية لمشكلة إدارة المخاطر البحتة التي تواجه الأفراد و المؤسسات بهدف منع أو تخفيض الخسائر الناجمة عنها". و عرفها د.طارق عبد العال(٢٠٠٨) بأنها :"منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة و تصميم و تنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى ".

وبالتركيز على الإدارة الجيدة للمخاطر تنحصر فى تحديد ومعالجة المخاطر بهدف إضافة قيمة لكافة الأنشطة المتعلقة بالمنظمة ، للمساعده فى فهم كافة العوامل التى يمكن أن تؤثر على المنظمة أفقياً ورأسياً ، حيث تزيد من احتمالية تحقيق النجاح ، وتقليل كلاً من احتمالية الفشل وعدم التأكد المرتبط بأهداف المنظمة بشكل عام . ويجب أن تكون إدارة المخاطر عملية مستمرة

ومتطورة وتتم من خلال استراتيجية المنظمة ، والتي يجب أن تحدد المخاطر المحيطة بأنشطة المنظمة فى الماضي ، والحاضر ، والمستقبل بشكل خاص .

ثانيا : ادارة مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المصدر الأساسي للأزمات المالية credit exposure التي تواجه المصارف على المستوى العالمي، والتي تعود إلى تدني معايير الائتمان للمقترضين بالإضافة الى سوء إدارة مخاطر المحفظة ، وعدم إعطاء الاهتمام الكافي للمتغيرات الاقتصادية، والأوضاع الأخرى التي تؤدي إلى تدهور الأوضاع الائتمانية لدى الأطراف المتعاملة مع المصرف.

أ- **مفهوم ادارة المخاطر الائتمانية :** هناك مفاهيم متعددة توضح مفهوم مخاطر الائتمان منها :

- هى المخاطر التي تنشأ عن عدم الدفع أو إعادة جدولة المدفوعات في أي موعد من مواعيد الاستحقاق، أوتنشأ من الأحداث المرتبطة بالتغيرات الناجمة في نوعية الائتمان و التي تؤدي إلى خسارة البنك .يمكن التنبؤ بها.
- هى احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض و أعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان .
- عرف (المعهد المصرفي المصري ، ٢٠٠٩) مخاطر الائتمان بأنها " عدم قدرة أو رغبة العميل في الوفاء بالتزاماته المستحقة مما يؤثر على عدم قدرة البنوك على استعادة القرض أو التسهيل الائتماني الممنوح للعميل " ، وقد قدم (حماد ، ٢٠٠٥) تعريف لخطر الائتمان كونه " الفرصة أو الاحتمال الذى يكون فيها المدين أو مصدر الأداة المالية غير قادر على سداد الفائدة قد يتأخر أو أنه في النهاية لن يتم سداده وهو الامر الذى يترتب عليه مشكلات تدفق نقدى ويؤثر على سيولة البنك ويسبب إمكانية وجود آثار سلبية لمخاطر الائتمان فمن المهم إجراء تقييم شامل لقدرة البنك

على التقدير والإدارة والإشراف والإلزام لاسترداد القروض والسلفيات والضمانات " .

- يقصد بالمخاطر الائتمانية بأنها المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل و فى الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية[xvi]، كما تعرف مخاطر الائتمان فى احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض و أعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان [xvii]. من السابق يمكن للباحث استخلاص معنى المخاطر الائتمانية " بإنها الخسائر المحتملة الناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض و فوائده إلى البنك المقترض عند تاريخ الاستحقاق المحدد فى شروط العقد الائتماني" و تشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض و السندات و بنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان و الاعتمادات المستندي.
- أكدت دراسة (kerzner, 2003) على أن سبب فشل الوحدات الاقتصادية يرجع إلى عدم وجود إدارة للمخاطر تقوم بتخطيط وتحليل المخاطر ووضع الاستراتيجيات لمواجهتها ، كما أكد (Dye, 2002/2003) أن سبب انهيار شركة إنرون يرجع إلى عدم فهم مجلس الإدارة كيفية إدارة المخاطر المتأصلة في أنشطة الشركة نقلا عن (نهال الجندي ، ٢٠٠٨).
- أكد معهد المراجعين الداخليين على أن دور المراجع الداخلي يهدف إلى مساعدة الإدارة العليا ولجنة المراجعة فى إدارة المخاطر ، ومراقبة أعمالها وذلك بفحص وتقييم السياسات والإجراءات المستخدمة فى مواجهة المخاطر المحتملة وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين فعالية إدارة المخاطر (IIA, 2004) . ، كما قدمت دراسة (Swaan, et al., 2004) توصيات لتحسين أداء إدارة المخاطر ، ويعنى ذلك تحول دور المراجع إلى دور تقييمى مستقل لأنشطة الوحدة الاقتصادية بهدف تحسين أداء إدارة المخاطر وحوكمة الشركات بجانب دورة الرقابي ، كما أكدت دراسة

(Sarem & De Beelde, 2006) على أن المراجع الداخلي يساعد الإدارة العليا فى تكوين نظام ملائم لإدارة ومراقبة المخاطر .

ومن السابق - يخلص الباحث بأنه يمكن تعريف المخاطر الائتمانية على أنها تنشأ نتيجة قيام البنك بمنح ائتمان للإفراد والقطاعات الاقتصـادية المختلفة وليس لديهم القدرة على السداد فـي تاريخ استحقاق القرض وعوائده ، و لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض .

ب- أنواع مخاطر الائتمان :تتعرض كافة الأنشطة الاقتصادية الممولة من البنوك للعديد من المخاطر و يتوقف إصدار القرار الائتماني على التحقق من مستوى المخاطر التي يتعرض لها النشاط ، وتتباين المخاطر التي تواجه المشروع كما يلى:

- مخاطر ائتمانية ترتبط بشكل غير مباشر للنشاط :
- المخاطر الائتمانية المصاحبة للشكل القانوني للمنشأة محل التمويل :

المنشآت الفردية :

صاحب المنشأة ينفرد بالقرار مما يمثل خطراً على استمرار كيان المنشأة حيث يخضع قرارة للحالة النفسية والمزاجية التي تجعله يميل إلى تفويض من هم دون مستوى الخبرة الأمر الذى يعوق المنشأة عن سداد ديونها [xviii]، **أما شركات الأشخاص** فإن الخلافات الشخصية بين الشركاء وعدم وجود جهاز إداري يمثلا أهم مشكلتين تواجه هذا النوع من الشركاء ، **و شركات المساهمة** مخاطرها في عدم إمكانية الرجوع على المساهمين إلا بقدر حصصهم فى رأس المال وبالتالي فالاعتماد على الدراسة الكاملة لموجودات ومطلوبات هذا النوع من الشركات .

مخاطر سعر الصرف :

هى مخاطر التي يتعرض لها البنك والتي تنشأ عن تباين العملات اللازمة لإدارة النشاط عن تلك التي تتحقق الايرادات من خلالها ، وينعكس آثر ذلك سلباً على تشكيلة التسهيلات الائتمانية والأساس فى درء هذا النوع من المخاطر هو عدم منح المقترض تسهيلات بعملة أجنبيه لا يتوافر لديه مصادر للسداد حال المزاولة لنشاط تصديري سلعي .

المخاطر السياسية :

مرتبطة بالظروف السياسية والاقتصادية داخل الدولة والتي قد تؤثر سلباً على قدرة النشاط على الاستمرار والنمو نتيجة دخول الدولة فى اتفاقيات دولية أو إقليمية من شأنها التأثير على تشاط العملاء .

المخاطر المرتبطة بشكل مباشر بالنشاط :

أ- **مخاطر التخزين** : وهى تلك المخاطر المصاحبة للعملية التخزينية سواء الخامات أو المنتجات تامة الصنع والتي قد تؤثر على المقدرة الانتاجية والبديعية للنشاط .

ب- **مخاطر التحصيل :** هي المخاطر المتعلقة بقدرة عملاء النشاط على الوفاء بالتزاماتهم تجاه النشاط الممول ومن ثم قدرة هذا النشاط على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك.

ت- **مخاطر السوق والصناعة** : حتى يتكامل تقييم العميل فإنه يتعين على إدارة الائتمان أن تدرس العديد من العناصر المرتبطة بطبيعة السوق الذى تعمل فيه المنشآت من خلال عدة عناصر يمكن إيجازها فيما يلى :

- الاتجاه العام للسوق "سوق منافسة كاملة Fully competitive market أو سوق احتكارية monopoly .
- مدى مرونة الطلب على السلعة أو الخدمة المؤداة و مدى وجود بدائل للمواد الخام المستوردة أو المحلية .

- طبيعة العمل الانتاجية هل هى بحاجة إلى كثافة عالية من العمالة heavy man power أم أنها تعتمد على الجانب الألى بشكل كبير fully automated products .
- الظروف العامة التي يمر بها الاقتصاد القومي هل هى ظروف كساد stagnation أم تضخم inflation أم كساد تضخمى stagnation وآثر تلك الظروف على طبيعة الطلب على السلعة.

ث- **مخاطر الإدارة** : يجب النظر بعين الاعتبار إلى الهيكل الإداري للمنشأة محل التقييم للتحقق من كفاية وكفاءة الجهاز الإداري القائم بالإدارة بحيث يكون مؤهلاً علمياً وعملياً لإدارة نشاط الشركة.

أسباب المخاطر الائتمانية :

لذا يجب البحث عن أسبابها و التى يمكن الى [xix]:

- **المخاطر العامة** : ناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها (سياسية ، أقتصادية) للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطة ويعرف بخطر البلد، بالإضافة الي العوامل الطبيعية مثل الكوارث الطبيعية كالفيضانات، والزلازل...الخ.
- **المخاطر المهنية** : مرتبطة بالتطورات في نشاط قطاع اقتصادي معين كالتطورات التكنولوجية و تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الأنتاج ، التي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث بالخروج من السوق و قدرتها على السداد.
- **المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض**: هو الخطر الأكثر أنتشارا وتكرارا و الأصعب في التحكم فيه ، نظرا لأسبابه المتعددة والكثيرة والتي تؤدى الي عدم التسديد، ويمكن تقسيمة الي عدد من المخاطر:
- **الخطر المالي**: يتعلق بقدرة المقترض على الوفاء بالسداد في وقت الاستحقاق ، يمكن تحديد ذلك عن طريق دراسة الميزانيات، جدول

التمويل وجدول حسابات النتائج...الخ. [xx]وذلك بالأعتماد على كفاءة وخبرة موظفى البنك .

- **مخاطر الإدارة** : هــي مرتبطة بنوعية الإدارة[xxi]والتي نقصد بها خبرة وكفاءة إدارة المنظمة المقترضة وانماط السياسات التي تتبعها فى التسعير وتوزيع الأرباح ، وكذلك النظم المطبقة فــي مجال الرقابة على المخزون ، والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها، و عــدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة .
- **الخطر القانوني :** يتعلق بالأوضاع القانونية للمقترض ونوع نشاطة ، ومدى علاقته بالمساهمين، وبناءا عليه يجب على البنك أن يقوم بمراعاه كل من : **النظام القانوني للمنظمة** : (، شركة ذات مسئوليه محدودة ، شركة تضامن ..الخ). بالأضافة الى **السجل التجاري، و وثائق الإيجار والملكية** : مدى حرية وسلطة الإدارة فــي المنظمة : هــل تتمثل فــي التسيير فقط أم لهم الحرية فــي القيام بوظائف ، مثل ابرام عقود القرض أو ورهن ممتلكات المنظمة وعلاقة الادارة بالمساهمين .
- **خطر القرض** : مثل تدهور الوضع المالي للمقترض .
- **خطر البلد :** يتعلق هذا الخطر بالدول النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة [xxii] ويظهر هذا الخطر عنــد تقديم قــرض لشخص مــا يمارس نشاطه فــي بلد أجنبى ويصبح غيــر قــادر علــى الوفــاء بالتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود على عمليــة تحويل أو تبديل للعملة الصعبة الوطنيــة للبلد الذي يمارس فيــه نشاطة ، أو تكون نشاطات الإدارة العمومية لنفس البلد غيــر مضمونه ، وبالتالي تؤثر هذه الظروف سلبا على إمكانياته في النشاط والإنتاج[xxiii] ، وعلينا أن نفرق بين خطر البلد و خطر القرض و الخطر السياسي لوجود نوع من التداخل فيما بينهما[xxiv] .
- **الخطر السياسي** : نتيجة عدم الاستقرار السياسي لدولة ما يؤدى الي ظهور أوضاع متعددة الخطورة بالنسبة للدائن مثل إعادة النظر فى

مفاوضات العقود ، تحديد أو منع الاستثمارات الأجنبية و خروج رؤوس الأموال والتأميم بالتعويض أو بدونه ،أو رفض الالتزامات الحكومات السابقة .

- **الخطر الاقتصادي** : ينشأ من عدم قدرة السلطات النقدية لبلد أجنبي لتحويل الفوائد ورأسمال القرض للدائنين المأخوذ من طرف المنظمات العمومية و الخاصة ، بالرغم أن تلك المنظمات لها ملاءه ووضعية مالية تسمح لها بتسديد ديونها ، ولكن نظرا لنقص الاحتياطيات من العملة الصعبة لا يسمح لها بالتحويل الي الخارج، ونجد ان المخاطر الثلاثة السابقة (السياسي ، الاقتصادي ، وخطر القرض) مشتركين معا ، يؤدى الي ارتفاع مخاطر القرض .

أسباب تعثر الائتمان :

هناك أسباب لتعثر العملاء وعدم الانتظام في سداد ما عليهم من ائتمان للبنوك ، وترجع إلى اعتبارات كثيرة منها ما يرتبط بعوامل الاقتصاد العالمي و الاقتصاد القومي والسياسة الاقتصادية وما يتعلق بالجهاز المصرفي سواء البنك مانح الائتمان أو البنك المركزي وما يتعلق بالمقترض نفسه ومن أهم هذه الأسباب :

ما يتعلق بالبنك مانح الائتمان مثل : عدم مراعاة الأسس الصحيحة لمنح مثل تحليل غرض القرض ومصادر السداد وعدم مراجعة دراسات الجدوى وعدم متابعة الائتمان بشكل دوري والسماح بسحب القرض دفعة واحدة وليس وفقاً للجدول الزمنى الممنوح .

أسباب تتعلق بالعميل : سوء النية عند طلب القرض وعدم تقديم المعلومات والبيانات الصحيحة عند طلب القرض .

- فضلا عن اختلال الهيكل التمويلي للمشروع واستخدام التسهيلات فى غير الغرض الذى منح من أجله .

أسباب تتعلق بالبنك والعميل معاً :

- الاختيار السيء للمشروعات التي يتم منح الائتمان لها ، بالإضافة الى عدم خبرة القائمين بإدارتي الائتمان والمخاطر.
- تواطؤ بعض المسئولين بالبنك لا تمام صفقات تخدم مصالحهم الشخصية على حساب الائتمان الجيد .

أسباب ماكرو اقتصادية : ي

- **عنى** التدخل الحكومي في منح الائتمان ، و عدم سداد بعض العملاء لمديونياتهم رغم قدراتهم على السداد رغبة فى إسقاط جزء منها أو التغير فى الأحوال الاقتصادية (معدلات الضرائب والجمارك وأسعار العوائد وانخفاض القيمة الشرائية للنقود بسبب التضخم) .

ج- عمليات إدارة المخاطرة : The Risk management process

تساعد إدارة المخاطر على حماية المستفيدين وإضافة القيمة للمنظمة ، وذلك عن طريق إمداد المنظمة برؤية مستقبلية للعمل وتحقيق حالة من التحكم والثبات وتحسين عملية صنع القرارات ، والتخطيط ، وتحديد الأولويات بشكل أكثر شمولية ، وفهم منظم لطبيعة الأنشطة ، ووضع خطة للتعامل مع الفرص والتهديدات بالإضافة الى :

- تساهم فى تحقيق الاستخدام الكفء وتحديد وتوظيف رأس المال والموارد المتاحة بالمنظمة وحماية الاصول.
- تطوير ودعم الأفراد وبناء قاعدة للمعرفة بالمنظمة وتعظيم الكفاءة التشغيلية .

وفيما يلى عمليات إدارة المخاطر وفقا للشكل التالى رقم (١) نموذج مقترح من قبل معهد إدارة المخاطر في المملكة المتحدة(IRM) في كتاب قياسيات إدارة المخاطر(٢٠٠٢) .

الشكل رقم (١)

عمليات ادارة المخاطر وفقا لنموذج معهد إدارة المخاطر في المملكة المتحدة(IRM)

١- تقرير درجة المخاطرة : Risk Assessment

يتم تقدير درجة المخاطرة عن طريق ما أوردته (ISO/IEC Guide, 73) بأنها عملية تحليل المخاطرة وتقديرها ، عن طريق القيام بتحديد غطاء عمل المنظمة فى ظل حالات عدم التأكد بما يتطلب معرفة خاصة بالمنظمة ، والسوق وأين تعمل المنظمة ، البيئة القانونية ، والاجتماعية ، والسياسية والثقافية وكذلك تطوير وفهم الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية عن طريق :

- **استراتيجية :Strategic Activities** : الاستراتيجية تتعلق بالأهداف طويلة الأجل ، والتي تتأثر بالعديد من العوامل مثل رأس المال المتاح ، المخاطرة السيادية والسياسية ، التغيرات القانونية والتنظيمية ، السمعة والتغيرات فى البيئة المادية .
- **تشغيلية : Operational Activities** : يتعلق بالعمليات اليومية للمنظمة التى من خلالها تتحقق الأهداف الاستراتيجية .
- **مالية : Financial Activities** : تتعلق بالإدارة والرقابة الفعالة لتمويل و القدرة الائتمانية ، و سعر الصرف معدل الفائدة .
- **إدارة المعرفة : Knowledge Management** : يرتبط ذلك بالإدارة الفعالة والرقابة على مصادر المعرفة لديها ، وعملية الإنتاج ، والاتصالات ، والعوامل الخارجية وربما يتضمن ذلك الاستخدام السيئ أو غير المسئول للملكية الفكرية . والعوامل التكنولوجية والتنافسية ، تعطيل النظام بسبب عوامل داخلية أو فقدان الموظفين الرئيسيين .
- **معايير الامتثال Compliance Activities** : هى المعايير المتعلقة بقضايا هامة مثل الصحة والأمان ، البيئة ، توصيفات التجارة ، وحماية المستهلك ، أمن البيانات ، قضايا وتنظيمات العاملين ، بالاعتماد على استشاريين خارجيين .

أ- **توصيف المخاطرة : Risk Description :** يعنى عرض المخاطرة التى تم تحديدها فى شكل منظم ومهيكل ، وذلك من خلال الجدول التالى رقم (٢) ، وتتم عملية التوصيف وإعداد التقارير من تلك المخاطرة من خلال تتابع واحتمالية كل المخاطر ، وتوصيف المخاطرة يكون فى ظل أنشطة الأعمال التى ربما يتم توصيفها استراتيجيا ، تكنيكياً ، أو تشغيلياً ، أثناء حياة المشروع .

جدول رقم (١)
توصيف المخاطر

	التوصيف
نطاق المخاطرة	التوصيف النوعي للأحداث ، وحجمها ، ونوعها ، والمتغيرات التابعة.
طبيعة المخاطرة	استراتيجية ، تشغيلية ، مالية ، معرفية ، إجرائية ، تنظيمية.
المستفيدين	أصحاب المصالح وتوقعاتهم .
قياس المخاطرة	القياس الكمي ودرجة الاحتمالية .
احتمالية المخاطرة وشدتها	- الخسارة المحتملة ، والتأثير المالي لها . و القيمة المعرضة للخطر والاحتمالية وحجم المكاسب والخسائر. والأهداف المتعلقة بالسيطرة عليها ، والمستوى المطلوب للأداء .
علاج المخاطرة وآلية الرقابة عليها	- الوسائل الرئيسية التي يتم من خلالها إدارة المخاطر و مستويات الثقة فى الرقابة الحالية . و تعريف بوتوكولات الرصد والمتابعة .
الإجراءات المحتملة للتطوير	توصيات خاصة لتقليل درجة وشدة المخاطرة .
استراتيجية وسياسة التطوير أو التحديث	توصيف للوظيفة المسئولة عن تطوير الاستراتيجية والسياسية .

ب- تقدير وتقيم درجة المخاطرة : Risk Estimation : يمكن أن تكون المخاطرة كمية أو شبه كمية أو نوعية من حيث احتمالية وتتابع درجة حدوثها على سبيل المثال درجة التتابع فى كلاً من التهديدات (المخاطرة السلبية)

والفرص (المخاطرة الإيجابية) ربما تكون مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة ، وذلك كما يظهر بالجدول رقم (٣) ، حيث أن درجة الاحتمالية ربما تكون عالية أو متوسطة أو منخفضة ، ولكنها تتطلب تعريفات تختلف طبقاً لدرجة توقع كل من التهديدات والفرص .

جدول رقم (٢)

تأثيرات كل من التهديدات والفرص على البنك

الدرجة	التأثير
مرتفعة	• التأثير المالى على البنك والذى تتحدد قيمته بقيمة مالية معينة ٠٠ $ و درجة التاثير الكلى على الأنشطة التشغيلية بها . • درجة القلق لدى المستفيدين (اصحاب المصلحة) .
متوسطة	• التأثير المالي على البنك والذى يمكن أن تتحدد قيمته المالية من بين (٠٠٠$ إلى ٠٠٠ $) . • درجة التأثير المتوسطة على استراتيجية المنظمة أو الأنشطة التشغيلية بها . بالاضافة الى درجة قلق المستفيدين .
منخفضة	• التأثير المالي على البنك والذى يمكن أن تحدد قيمته المالية يقل عن ٠٠٠$. ودرجة التأثير المنخفض بالأنشطة التشغيلية بها . بالإضافة الى درجة قلق المستفيدين

المصدر : من اعداد الباحث وفقا للنموذج المقترح من قبل معهد إدارة المخاطر في المملكة المتحدة(IRM)

جدول رقم (٣)

درجة احتمالية الحدوث للتهديدات

التقدير	التوصيف	المؤشرات
محتملة الحدوث	احتمال حدوثها كل سنة ٢٥%	احتمالية حدوثها العديد من المرات فى فترة زمنية معينة .

ممكنة الحدوث (Possible)	يمكن حدوثها فى فترة زمنية معينة و نسبة حدوثها أقل من ٢٥%	• تحدث أكثر من مرة خلال فترة زمنية لا تتجاوز عشر سنوات ترتبط بعوامل خارجية . وهناك سابق تاريخي لحدوثها .
نادرة الحدوث (Remote)	نسبة الحدوث اقل من ٢%	• يستبعد حدوثها خلال عشر سنوات قادمة و لم تحدث من قبل أو غير محتملة الحدوث

المصدر : من اعداد الباحث وفقا للنموذج المقترح من قبل معهد إدارة المخاطر في المملكة المتحدة (IRM)

جدول رقم (٤)
درجة احتمالية الحدوث للفرص

التقدير	التوصيف	المؤشرات
محتملة الحدوث (Probable)	نتائج هامة يمكن تحقيقها خلال سنة واحدة أو نسبة حدوثها أكثر من ٧٥%	فرصة واضحة ويمكن تصبح حقيقية ، وبدرجة عالية من التأكيد وذلك فى الأجل القصير وتعتمد على الإدارة الحالية .
ممكنة الحدوث (Possible)	توقعات محتملة يمكن حدوثها خلال سنة ، أو نسبة حدوثها تتراوح بين ٢٥ – ٧٥%.	• فرص يمكن تحقيقها ولكنها تتطلب إدارة وعية . • الفرص التى يمكن أن تظهرها الخطة .
نادرة الحدوث (Remote)	توقعات نادرة الحدوث لنتائج هامة فى الأجل المتوسط أو بنسبة أقل من ٢٥%	• فرصة محتملة أو متوقعة الحدوث من وجهة نظر الإدارة • فرص احتمال تحقيقها ضئيل بناءاً على تقديرات الإدارة .

المصدر من اعداد الباحث وفقا للنموذج المقترح من قبل معهد إدارة المخاطر في المملكة المتحدة(IRM)

أدوات إدارة المخاطر:

تقوم ادارة المخاطر بتصميم و تنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة ، أو الأثر المالي المترتب على الخسارة إلى الحد الأدنى ، وهذا جزءاً جوهرياً من إدارة المخاطر و من التقنيات المستخدمة في إدارة المخاطر عن طريق :

١. **التحكم في المخاطرة**: اتباع أساليب تحاشي او تقليل المخاطرة من خلال منع حدوث الخسائر و مجهودات الرقابة و التحكم.
وتتفاوت درجة تقدم و تطور مجهودات التحكم و المراقبة تبعاً لعدة عوامل مثل حجم المنظمة.
٢. **تحويل وتمويل المخاطر**: التحويل يأخذ ترتيبات تعاقدية أو مستندات الضمان أو الكفالة كعقود التسليم الآجل و عقود مبادلة الفائدة و غيرها من المشتقات، وبالطبع فإن تحويل المخاطرة عن طريق شراء عقود التأمين يعد تمويل المخاطر.

ثامنا : الدراسة العملية اختبار فروض الدراسة :

اعتمد الباحث في تحليل النسب المالية لعدد ٢٧ بنك من البنوك الخاصة عن طريق استخدام البيانات المنشورة في قوائم المراكز المالية وقائمة الدخل لكل منهم للفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٤ ، وقد استخدم الباحث التحليل المالي والتحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS لاختبار الفروض لقدرته على تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية إلى معلومات نستطيع من خلالها اختبار صحه الفروض وتحديد كفاءه البنوك الخاصة .

مع الأخذ فى الاعتبار اختبار الفرض الأول مالى وإحصائي واختبار الفرض الثاني إحصائي فقط كما يلى :

أ- اختبار صحة الفرض الأول بالتحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي أداه للكشف عن مناطق القوة والضعف في السياسات التي تؤثر في الربحية معتمدا علي البيانات التي تظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل .[xxv]واجراء مقارنه بين أداء كل بنك و البنوك الأخرى لتحديد المركز التنافسي لكل منهم ، وبالإضافة إلى قياس فاعلية ادارة المخاطر الائتمانية و تقييم مدى كفاءة ادارة المخاطر الائتمانية بالبنوك الخاصة والسياسات المختلفة التي تم اتخاذها (سياسة الإقراض ، الحد من التركزات ، معالجة الديون المتعثرة ،السيولة ، الودائع ، الخ ...) فى هذا الفرض يتم دراسة تغيرات المراكز المالية عبر الفترات الزمنية محل الدراسة لمعرفة فاعلية ادارة المخاطر و اختبار الفرض القائل " **لا توجد علاقة معنويه ذات دلاله احصائية بين فاعلية أدارة المخاطر الائتمانية وحجم المخاطر التي قد يتعرض لها البنوك الخاصة** " .

باستخدام مؤشرات القياس الخاصة - بمعيار كفاية راس المال - مؤشرات التركز لكل بنك من البنوك الخاصة ومقارنتها بمؤشرات مجمع القطاع المصرفي وكذلك مجمع البنوك الخاصة لذات المؤشر خلال فترة الدراسة .

- معيار كفاية رأس المال يعتبر معيارا دوليا للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك و يقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك ، على كافة البنوك العاملة بمصر أن تلتزم بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى ١٠ % كحد أدنى وفقا للتعليمات المصدرة من البنك المركزي المصري الملزمة لجميع البنوك العاملة بمصر .

- وفيما يلى الجدول رقم (٥) ،(٦) خاص بمؤشرات **حجم المخاطر التي قد يتعرض لها البنوك الخاصة** والخاصة بمعيار كفاية رأس المال و مؤشرات التركز على التوالى .

جدول رقم (٥)

نسبة معيار كفاية رأس المال

م	السنه	معيار كفاية رأس المال %							
		٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	المتوسط
0	القطاع المصرفي المصري	١٥	١٥.١	١٦	١٥.٦	١٥.٢١	١٣.٧	١٢.٩	١٤.٨
0	مجمع البنوك الخاصة	١٥.٨	١٧	١٧.١	١٦.٨	١٥.٩	١٥.٨	١٥.٤	١٦.٣
1	باركليز	٢٢	٢٢.٣	٢٣.٨	٢٨.٨	٢٦.٨	٢٩	٢٨.٩	٢٥.٩
2	الامارات دبى (بى أن بى)	٢٥	٢٥.١	٢٢.٥	١٨.٦	١٧.٩	١٨.٥	١٦.٩	٢٠.٦
3	بنك اتش اس بى سى	١١.٩	١٢.٤	١٢.٦	١٣	١٢.٦	١٦.١	١٥.٢	١٣.٤

4	بنك مصر إيران للتنمية	٢٢.١	٢٢.٧	٢٢	٢١.٣	١٧.٤	١٦.١	١٧.٧	١٩.٩
5	بنك قطر الوطنى الأهلى	١٤.٢	١٤.٧	١٥.٤	١٥	١٤.٧	١٥.١	١٥.٥	١٤.٩
6	عودة	٢٠.١	١٨.٢	١٥	١٤.٦	١٣	١٣.٤	١٣.٣	١٥.٤
7	الأسكندرية	١٣.١	١٣.٣	١٤.٣	١٦.٢	١٤.٩	١٥.٤	١٥.٥	١٤.٧
8	التجارى الدولى	١٣.١	١٣.٧	١٤.٤	١٣.٨	١٥.٧	١٦.٣	١٤	١٤.٤
9	بنك القاهرة	١٣.٩	٢١.٤	١٥.٣	١٢.٥	٨.٣	١٠	٩.٥	١٣.٠
10	كريدى اجريكول مصر	١٦.٩	١٦.٣	١٤.٦	١٢.٨	١١.٦	١٣.٥	١٤.٣	١٤.٣
11	بنك بلوم	٢٨.٦	٢٧.٥	٢٦	٢٥.٢	٢٢.٥	٢١.٣	١٨.٥	٢٤.٢

12	بنك البركة مصر	١١.٢	١٢.٧	١٢	١١	١٠.٦	١٢.٤	١١.٣	١١.٦
13	بنك قناه السويس	١٣.٦	٢٦.٦	٢٥.٣	٢٣.٥	١٧.٨	١٦.٦	١٦.٣	٢٠.٠
14	البنك المصرى الخليجى	١٧.٨	٢٤.٨	٢٢.٧	٢٢.٩	٢٢	٢١.٣	٢٠.٢	٢١.٧
15	البنك العربى الافريقى	١١.٤	١٥.٢	١٨.٥	٢٠	١٩	١٨.٥	١٨.٥	١٧.٣
16	بنك الكويت الوطنى	١٧.٩	٢٠.٨	٢٢.٧	٢٢.٤	٢٠.٦	٢١.٣	١٨	٢٠.٥
17	بنك التنمية الصناعية والعمال ا	٤٧.١	٤٤.٩	٣٨.٨	٤٦.١	٢٩	٣٦	٢٥.٢	٣٨.٢
18	بنك الاتحاد الوطنى	٣٢.٣	٣١.٤	٢٨.٤	٢٩.٣	٢١.١	١٩.١	٢٨.٩	٢٧.٢
19	المؤسسة العربية المصرفية بنك	٣١.٢	٣٨.٩	٤٥.٩	٤٤.٣	٣٠.٧	٣٢.٤	٣٢.١	٣٦.٥

20	البنك المصرى لتنمية الصادرات	١٣.٥	١٣.١	١٤.٤	١٦.٦	١٦.٧	١١.٨	١١.٦	١٤.٠
21	بنك ابو ظبى الوطنى	٧	١٢.٥	١٤.٨	١٦.٨	٢٠.٦	٩.٨	١٣.٥	١٣.٦
22	المصرف الاتحادى العربى	١٢.٤	٢٥.٦	١٨.٩	١٩.٤	١٧.٣	١٨.٥	١٩.٥	١٨.٨
23	بنك فيصل الاسلامى	١٥.٣	١٦.٣	١٧.٣	١٧.٧	١٥.١	١٧.٨	١٦.٤	١٦.٦
24	الشركة المصرفية العربية	١٧.٩	١٩.٩	١٧.٣	١٤.٥	١٠.٢	١٥.٤	١٢.٤	١٥.٤
25	البنك الاهلى المتحد	١٧.٣	١٦.٢	١٤.٩	١٣.١	١٤.٦	١٣.٣	١٢.٣	١٤.٥
26	بنك الاسكان والتعمير	١٦.٣	١٣.٦	٢٤.٦	٢٤.٢	٢١	١٩.٨	١٨.٦	١٩.٧
27	المصرف المتحد	٢٢.٨	١٣.٧	١٦.٣	٩.٧	١٠	١٠.٢	١٥.٩	١٤.١

المصدر : من اعداد الباحث – مؤشرات ماليه من التقارير السنوية الخاصة بالبنوك الخاصة العاملة بمصر

جدول رقم (٦)

نسبه التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأكبر ٢٠ عميل غير منتظم %

م.	السنه	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	المتوسط	٧ ق المصرفي	٧ ق خ
مؤشرات التركز	نسبه التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأكبر ٢٠ عميل غير منتظم %										
0	مجمع القطاع المصرفي	٧.٧	٧.٥	٦.٦	٥.٥	٥.٤	٥.٣	٤.٥	٦.١	٠.٠	٠.٠
0	مجمع البنوك الخاصة	٦.٣	٥	٥	٤.٨	٤.٨	٤.٥	٣.٩	٤.٩	٠.٠	٠.٠
1	باركليز	١.٩	١.٢	١.٧	٢.٣	٢.٦	٤.١	٣.٤	٢.٥	٣.٦-	٢.٤-
2	الإمارات دبى " بى ان بى "	٣.٤	٣.٣	١.٨	١.٥	١.١	١.٢	١	١.٩	٤.٢-	٣.٠-
3	بنك اتش اس بى سى	٠	٠.٣	٢.٧	١.٢	١.٦	٣.٥	٢.٨	١.٧	٤.٣-	٣.٢-
4	بنك مصر إيران للتنمية	٨.٥	٧	١٢	٨.٥	١٠.٤	١٢.٩	١٢.١	١٠.٢	٤.١	٥.٣

5	بنك قطر الوطني الأهلي"	٢	١.٨	١.٨	١.٤	٠.٩	١.٨	١.٥	١.٦	٤.٥-	٣.٣-
6	بنك عودة	١	١.١	١.٥	٢.٤	١.٨	٢.٢	٢.٢	١.٧	٤.٣-	٣.٢-
7	بنك الاسكندرية	٣.٩	٣.٦	٢.٩	٣.٣	٣.٣	٣	٣	٣.٣	٢.٨-	١.٦-
8	البنك التجارى	١.٨	١.٥	١.٦	١.٥	١.٨	١.٨	١.٩	١.٧	٤.٤-	٣.٢-
9	بنك القاهرة	٠.٣	٠.٦	٠.٥	٠.٤	٠.٣	٠.٤	٢.٢	٠.٧	٥.٤-	٤.٢-
10	كريدى اجريكول	١.٤	١.٢	١	١.١	١.١	٣.٥	٢.٦	١.٧	٤.٤-	٣.٢-
11	بنك بلوم	١٤.٣	١٤.٤	١٠.٣	٩.٢	٨	٧	٦.٤	٩.٩	٣.٩	٥.٠
12	بنك البركة مصر	٨.٢	٥.٩	٥.٤	٥.٧	٥.٦	٤	٣.٨	٥.٥	٠.٦-	٠.٦

13	بنك قناة السويس	٢٧.٢	٢٦.١	٢٤.٩	٢٥.٩	٢٧.١	٢٩.٦	٢٧.٧	٢٦.٩	٢٠.٩	٢٢.٠
14	البنك المصرى الخليجى	١٢.٤	١٣.٢	٦.٨	٦.٨	٧	٦.٥	٥.٧	٨.٣	٢.٣	٣.٤
15	البنك العربى الافريقى	٠.٨	٠.٩	٠.٦	٠.٩	١	٢.٣	١.٥	١.١	٤.٩-	٣.٨-
16	بنك الكويت الوطنى	٥.٩	٥.١	٤.٩	٥	٤.٥	٦	٥.٨	٥.٣	٠.٨-	٠.٤
17	بنك التنمية الصناعية والعمال	٢٣.٢	١٩.٤	١٩.٢	١٧.٧	١٦.٢	١٥.٩	١٢.٩	١٧.٨	١١.٧	١٢.٩
18	بنك الاتحاد الوطنى	١٩.٣	١٠.٧	٨.٦	٨.١	٦.٨	٦.٨	٦	٩.٥	٣.٤	٤.٦
19	بنك المؤسسة العربية المصرفية	٥.٨	٥.١	٥.٦	٥.٨	٤.٢	٤.٤	٣.٧	٤.٩	١.١-	٠.٠
20	البنك المصرى لتنمية الصادرات	٧	٦.٥	٧.٩	٧.٨	٨.٦	٩.٥	٧.٢	٧.٨	١.٧	٢.٩

21	بنك ابو ظبى الوطنى	١.١	٢	١.٩	٤	٥.١	٦.١	٤.١	٣.٥	٢.٦-	١.٤-
22	بنك الاستثمار العربى	٢٢.٢	١٣.٥	١٠.٧	١٠.٧	١٠.٩	٩.٨	٨.٩	١٢.٤	٦.٣	٧.٥
23	بنك فيصل الاسلامى	١٤.٢	١٢.٢	١٥.٢	١٢.٦	١٣.١	١٠.٩	٩	١٢.٥	٦.٤	٧.٦
24	الشركة المصرفية العربية الدولية	٦.٤	٤.١	٣.٦	٣.٧	٣.٤	١.٤	٠.٨	٣.٣	٢.٧-	١.٦-
25	البنك الاهلى المتحد	١.٢	٥.٢	٤.٤	٣.٥	٢.٩	٢.٤	٢.٧	٣.٢	٢.٩-	١.٧-
26	بنك الاسكان والتعمير	٣.٣	٣.٩	٣.١	٣.٢	٥	٥.١	٤.٧	٤.٠	٢.٠-	٠.٩-
27	المصرف المتحد	٢٨.٦	١٤.٦	٢٢.٧	٢١.٢	٢٣.٩	٢١.٢	١٧.١	٢١.٣	١٥.٣	١٦.٤

المصدر : من اعداد الباحث – مؤشرات ماليه من التقارير السنوية الخاصة بالبنوك الخاصة العاملة بمصر .

يتضح من الجدول رقم (٥) الخاص " معيار كفاية راس المال" خلال سنوات الدراسة من ٢٠٠٨ : ٢٠١٤ التزام جميع البنوك محل الدراسة

بالنسبة المعيارية الإلزامية لهذا المعيار تمثل ١٠ % والمحددة من قبل السلطة الرقابية البنك المركزي المصري ، كما أن المتوسط المرجح خلال تلك السنوات على مستوي مجمع القطاع المصرفي ومجمع البنوك الخاصة محل الدراسة ١٤.٨ % و١٦.٣ % على التوالي ،مما يشير إلى التزام البنوك بتلك النسب المعيارية على مستوى القطاع المصرفي وقطاع البنوك الخاصة ، فضلا عن التزامها بتلك النسب على مدار سنوات الدراسة مما يشير الى ان حجم المخاطر التي يتعرض لها كل بنك متوسطة.

كما يبين من الجـــدول ايضا ان متوسط معيار كفاية راس المال للبنوك الخاصة يتراوح ما بين ١١.٦ % الى ٣٨.٢% ، مما يعزز قدره تلك البنوك على زيادة حجم الاصول والعمليات المصرفية و بما يعكس قدرتها على خفض حجم المخاطر التي تواجها ، والى محاولتها الوصول الى التوجه الاستراتيجي لسياستها - فضلا عن ذلك يتضح التزا م البنوك بتلك النسب على مدار سنوات الدراسة مما يشير الى ان حجم المخاطر التي يتعرض لها كل بنك متوسطة .

كما يتضح من الجدول رقم(٦) الخاص بنسب مؤشرات التركز "نسبه التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأكبر ٢٠ عميل غير منتظم

نود ان نشير الى نسب التركز " نسبه التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأكبر ٢٠ عميل غير منتظم بكل بنك كلما قلت كانت افضل للبنك حيث تقل حجم المخاطر ولا يعرضه لمخاطر تعثر العملاء .

اولا : بالنسبة لمجمع القطاع المصرفي تبين : انخفاض حجم التركزات المتمثلة في نسبه التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأكبر ٢٠ عميل غير منتظم %خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ الى عام ٢٠١٤ من ٧.٧% الى ٤.٥%.

ثانيا : اما بالنسبة لمجمع البنوك الخاصة تبين: انخفاض حجم التركزات المتمثلة في نسبه التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأكبر ٢٠ عميل غير منتظم % خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ الى عام ٢٠١٤ من ٦.٣% الى ٣.٩% .

ثالثا : متوسط مجمع القطاع المصرفي والقطاع الخاص :

تم احتساب متوسط نسبه التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأكبر ٢٠ عميل غير منتظم % خلال سنوات الدراسة لكل من مجمع القطاع المصرفي والقطاع الخاص وتبلغ ٦.١% ، ٤.٩% على التوالي والتي تعتبر النسبة المثلى (المعيارية)

رابعا :مقارنه لمتوسطات لكل من مجمع القطاع المصرفي :

مجمع البنوك الخاصة بمقارنة متوسط نسبه التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأكبر ٢٠ عميل غير منتظم % لكل بنك من البنوك محل الدراسة بالمتوسطات لكل من مجمع القطاع المصرفي ، مجمع البنوك الخاصة. تبين الآتي :

- عدد ١٧ بنك متوسط نسبه التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأكبر ٢٠ عميل غير منتظم % لهم يساوى او اقل من تلك المتوسطات على مستوى القطاع المصرفي .
- عدد ١٤ بنك متوسط نسبه التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأكبر ٢٠ عميل منتظم %لهم يساوى او اقل من تلك المتوسطات على مستوى القطاع البنوك الخاصة (البنوك المثيلة)

مما يشير الى فاعلية الدور الذى تقوم به ادارة مخاطر الائتمان بتلك البنوك للحد من حجم المخاطر التي تتعرض لها تلك البنوك وهى مخاطر التركزات وفقا لأكبر ٢٠ عميل غير منتظم.

- والباقي وعددهم١٠ ،١٣بالمقارنة بالبنوك على مستوى القطاع المصرفي وقطاع البنوك الخاصة تبين ان تلك المتوسطات لتلك البنوك اكبر من القطاع المصرفي وقطاع البنوك الخاصة .

مما يشير الى عدم فاعلية الدور الذى تقوم به ادارة مخاطر الائتمان بتلك البنوك للحد من حجم المخاطر التي تتعرض لها تلك البنوك وهى مخاطر التركيزات وفقا لأكبر ٢٠ عميل غير منتظم.

وفقا للتحليلات السابقة تبين عدم صحة الفرضية الاولى- وقبول الفرض البديل الذى ينص على " يوجد فروق معنويه ذات دلاله احصائية بين فاعلية أدارة المخاطر الائتمانية وحجم المخاطر التي قد يتعرض لها البنوك الخاصة " في ضوء الآتي:

١. التزام جميع البنوك الخاصة التي تعمل في مصر بالنسبة الإلزامية وفقا لتعليمات البنك المركزي والتي بها تستطيع البنوك ان تواجه المخاطر التي قد تتعرض لها تلك البنوك .
٢. بعض البنوك تواجه حجم المخاطر التي تتعرض لها مثل مخاطر التركيزات على مستوى الودائع او العملاء المنتظمين او غير المنتظمين مما يشير الى استخدامها الادوات والاساليب التي تحد من تعرض تلك البنوك لتلك التركيزات مثل وضع حدود او سقوف على مستوى عملاء الودائع والعملاء المنتظمين وغير المنتظمين التى بها تحد من تلك المخاطر.

ب- <u>اختبار صحة الفروض بالتحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS</u>

تم ادخال بيانات البنوك الخاصة بالفرض الأول جدول رقم ٥ ، ٦ الى البرنامج Spss وادخال بيانات الفرض الثانى بالجدول رقم (٧) التالى : واظهر عدد من النتائج كما يلى بيانه :

جدول رقم (٧)

حجم اصول البنوك الخاصة

م.	السنه	نسبه حجم اصول البنوك الخاصة		قيمة الأصول لمجمع البنوك الخاصة والقطاع المصرفى بالمليار جم				
		٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	المتوسط
0	مجمع القطاع المصرفى	٩٦٤.٢	١٠٣٤.٢	١١٨٠.٨	١٢١٦.٠	١٣٠٠.٦	١٤٩٤.٢	١٨٢٩.٢	١٢٨٨.٥
0	مجمع البنوك الخاصة	٤٧٨.٧	٥٢١.٤	٥٩٠.٧	٦٢٠.٩	٦٧٦.٣	٧٨٠.٩	٩٥٠.٣	٦٥٩.٩

1	باركليز	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴
2	الامارات دبى	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴
3	بنك اتش اس بى سى	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴
4	بنك مصر إيران للتنمية	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴
5	بنك قطر الوطني الأهلي	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴
6	بنك عودة	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴
7	بنك الاسكندرية	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴
8	البنك التجاري	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴
9	بنك القاهرة	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴
10	كريدي اجريكول	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴
11	بنك بلوم	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴

12	بنك البركة مصر	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴
13	بنك قناه السويس	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴
14	البنك المصرى الخليجى	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴
15	البنك العربى الافريقى	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴
16	بنك الكويت الوطنى	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴
17	بنك التنمية الصناعية والعمال	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴
18	بنك الاتحاد الوطنى	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴
19	بنك المؤسسة العربية المصرفية	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴
20	البنك المصرى لتمية الصادرات	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴

21	بنك ابو ظبى الوطنى	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴
22	بنك الاستثمار العربى	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴
23	بنك فيصل الاسلامى	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴
24	الشركة المصرفية العربية الدولية	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴
25	البنك الاهلى المتحد	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴
26	بنك الاسكان والتعمير	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴
27	المصرف المتحد	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴	∴

المصدر : من اعداد الباحث – نسب الاصول من أجمالي مجمع البنوك الخاصة وفقا للتقارير السنوية الخاصة بالبنوك الخاصة العاملة بمصر .

وفيما يلى نتائج التحليل الإحصائي : الجدول التالى يظهر درجة ارتباط متغيرات الدراسة :

جدول رقم (٨)
درجة ارتباط متغيرات الدراسة

المتغيرات	حجم المخاطر التى قد يتعرض لها كل بنك	حجم اصول البنوك الخاصة
فاعلية ادارة المخاطر	-.781	.544
Sig. (2-tailed)	.000	.000
N	27	27

المصدر : من اعداد الباحث مخرجات نتائج برنامج SPSS

١. من الجدول السابق تلاحظ بأن قيم معامل الارتباط للمتغيرات التابعة (حجم المخاطر التي قد يتعرض لها كل بنك ، حجم الأصول) ٠.٧٨- ، ٠.٥٤٤ على التوالي . ويتضح وجود ارتباط عكسي قوى بين فاعلية ادارة المخاطر و حجم المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك حيث بلغ قيمه معامل الارتبـــاط ٧٨١- ، كما يتضح وجود ارتباط متوسط بين فاعلية ادارة المخاطر وحجم الأصول حيث بلغ قيمته ٠.٥٤٤ ويؤكـــد هـــذه النتيجة مســـتوى المعنوية البالغ (٠.٠٠) حيث انه اقل من (٠.٠٥) المستوى المعتمد لهذه الدراسة .

جدول رقم (٩)
درجة تفسير نموذج الانحدار للمتغيرات المستقلة مع المتغير التابع

	F	Sig.	Rارتباط النموذج	R^2 درجة تفسير النموذج	معالم النموذج	T
فاعلية Y	0.[illegible]	0.00[illegible]	[illegible]81	0.[illegible]9	11.287	11.322

ادارة المخاطر						
حجم المخاطر X_1					-15.172	-6.245
حجم الأصول x_2					2.288	4.013

المصدر : من اعداد الباحث مخرجات نتائج برنامج SPSS

١. من الجدول السابق بلغ معامل التحديد R2 (٠.٦٠٩) مما يعني بأن النموذج مفسر بنسبه (٠.٦١) من التغيرات الحاصلة والباقي (٠.٣٩) يعزى إلى عوامل اخرى ، كما اظهر جدول Anova قيم تحليل التباين والذي يمكن المعرفة من خلاله على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية F حيث تلاحظ المعنوية العالية لاختبار F (P < 0.000) مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية .

وفقا لنتائج التحليل الإحصائي تبين عدم صحة الفروض - وقبول الفروض البديلة التى تنص على

١. **" يوجد فروق معنويه ذات دلاله احصائية بين فاعلية أدارة المخاطر الائتمانية وحجم المخاطر التي قد يتعرض لها البنوك الخاصة "**
٢. **"يوجد فروق معنويه ذات دلاله احصائية بين فاعلية أدارة المخاطر الائتمانية وحجم اصول البنوك الخاصة "**

تعبر Y فاعلية ادارة المخاطر، X_1 حجم المخاطر التى قد تتعرض لها البنوك ، X_2 حجم اصول البنوك الخاصة وفقا للأتى :

- ان فاعلية ادارة المخاطر لها تأثير معنوي على حجم المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك حيث ان زيادة فاعلية ادارة المخاطر بمقدار (١١.٣)

يؤدى الى خفض حجم المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك بمقدار (١٥.١) مع ثبات العوامل الأخرى .

- ان فاعلية ادارة المخاطر لها تأثير معنوي على حجم اصول البنوك الخاصة حيث ان زيادة فاعلية ادارة المخاطر بمقدار (١١.٣) يؤدى الى زيادة حجم اصول البنوك الخاصة بمقدار (٢.٣) مع ثبات العوامل الأخرى .

تاسعا : التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة تمكن الباحث من اقتراح التوصيات التالية:

١. على السلطات الرقابية أن تقوم باستخدام مبادئ الرقابة الداخلية وفقا لبازل II في تقييم أساليبها الرقابية واجراءاتها لمتابعة كيفية هيكلة البنوك التجارية لأنظمة الرقابة الداخلية، حيث تمثل هذه المبادئ إطار جيدا للرقابة الفعالة لأنظمة الرقابة الداخلية وتعد أساسية لعمليات البنك الآمنة وتوفير الاستقرار في النظام المالي ككل.
٢. أن تلتزم البنوك التجا رية بتطبيق مبادئ الرقابة الداخلية وفقا لبازل II والتي تغطي مكونات نظام الرقابة الداخلية السليمة وذلك لتفادي المشاكل والخسائر التي لحقت بالعديد من البنوك الكبرى والتي كان بالإمكان تفاديها لو أن البنوك احتفظت بنظم رقابية داخلية فعالة وبالتالي الحد من الأضرار التي لحقت بالمؤسسات المصرفية.
٣. أن تلتزم البنوك التجارية بتطبيق مبادئ الحد من مخاطر الائتمان وفقا لبازل II وذلك من أجل التخفيف من مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك ودعم كفاءة وجودة محفظة القروض.

عاشرا : المراجع :

١ سمير الشاهد، طارق عبد العال حماد، المحاسبة عن العمليات المصرفية الحديثة، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٠.

ii وكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، مقالة ، الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ ، WWW.ar.wikipedia.org/wiki/

iii صندوق النقد العربي للمخاطر الائتمانية ، وفقا للمتطلبات (بازل II) اللجنة العربية للرقابة المصرفية - أبوظبي ٢٠٠٥.

iv عبد الفتاح السيد صالح السداوى ، رسالة ماجستير ، " دور المعلومات المحاسبية في ادارة مخاطر الائتمان فى البنوك التجارية بالتطبيق على بنك الإسكندرية " ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٢.

v منى احمد البشير الشربينى ، رسالة ماجستير ، " نموذج اكتوارى لدراسة خطر الائتمان فى البنوك التجارية " جامعة المنصورة ، ٢٠٠٣.

vi وفاء يوسف احمد حسب الله " المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية من المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية " اطروحة دكتوراه ، جامعة عين شمس ،كلية التجارة ، قسم المحاسبة والمراجعة ، ٢٠٠٥.

vii محمد حسين خنفي احمد ، " انعكاس مخاطر الائتمان المصرفي بالبنوك التجارية على توجيه النشاط الاقتصادي في مصر) " اطروحة ماجستير ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٥ .

viii Cummins & et al " أثر المخاطر على أنشطة الوحدات الاقتصادية"،٢٠٠٦.

ix احمد جمال الدين يوسف ، رسالة ماجستير ، " المحاسبة عن التوريق في البنوك واثرة على إدارة المخاطر الائتمانية " جامعة عين شمس ، ٢٠٠٩.

x حسين عبد الله على غزال ، " نموذج محاسبي مقترح لقياس وتحليل مخاطر الائتمان فى القطاع المصرفي مع التطبيق على البنك الأهلي المصري" أطروحة دكتوراه ، جامعة المنوفية ، كليه التجارة ، قسم المحاسبة ،٢٠٠٨.

xi على عبد الله أحمد شاهين، مدخل عملى لقياس مخاطر الإئتمان المصرفى فى البنوك التجارية فى فلسطين ، ٢٠١٠ ، جامعة القاهرة ، الدراسات والبحوث التجارية .

xii احمد السيد الغندور "آثار تطبيق اساليب قياس مخاطر الائتمان المصرفي على الاداء المالي للبنوك المصرية في اطار مقررات بازل الجديدة" اطروحة (دكتوراه) - جامعة حلوان - كلية التجارة وادارة الاعمال - ٢٠١٠.

xiii عبد الفتاح السيد صالح السداوى ، رسالة ماجستير ، " دور المعلومات المحاسبية في ادارة مخاطر الائتمان فى البنوك التجارية بالتطبيق على بنك الإسكندرية " ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٢.

[xiv] Clifford Griep, Ratings in the changing credit risk management environment, the second EIBFS international conference, Emirates institution for banking & Financial studies, Abu Dhabi, UAE, November 2001, pp1-2.

[xv] عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان٢٠٠١ ، ص ٢١٣ .

[xvi] ٧ حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص: ١٧٤.

[xvii] ٧ ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، مرجع سابق ذكرة ، ص: ٤٤٥.

[xviii] Comptroller's handbook, Large bank supervision, Bank supervision and examination process, Washington DC, December 1995, p.31.

[xix] Sylvie de Conssergues, La banque structure, Marché, gestion, édition DALLOZ ,Paris 1996,p 98.

[xx] نادية أبو فخرة، المؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص١٢٣-١٢٤

[xxi] محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان . ٢٠٠٠، ص ٣٤

[xxii] Sylvie de Conssergues , op.cit p 99 .

[xxiii] Pierre Mathieu, patrick d'heouville, les divers de crédit, une nouvelle gestion de risque de crédit, ed-economique, Paris 1998, p10.

[xxiv] Sylvie de Conssergues , gestion de la banque, ed- Dunod, Paris 1996 ; pp 190-191

[xxv] محمد مطر ،الاتجاهات الحديثة فى التحليل المالي وا لائتماني – الأساليب والاستخدامات ،الأردن، عما ن: دار وائل للنشر ص ٣، ٢٠٠٢ .